

واخطأ على وجهين خطأ التصدق وهو ان يرمى شخصاً
 بظن صيد فادامه ولو قتمى وخطأ في الفعل وهو ان يرمى
 عرضاً فتصيب له قتيلاً وموجب ذلك الكفارة والدية
 على العاقلة ولا مات منه وما جرى مجرى الخطأ مثل النيام
 يتقلب على رجل فيقتله فحكم الخطأ واما القتل بسلاح
 فكما في البره وواضع الحجر في غير ملكه وموجب ان تلف فيه
 لقتل الذي على العاقلة ولا كفارة فيه وكل العصاص يقتل
 كل حكمون الدم على المبدأ اذا قتل عدماً يقتل احراً تاكراً
 واحراً بالعبد والمملوك بالدم ولا يقتل المملوك بالدم ولا يقتل
 الرجل بالمرأه والكنية بالصفه والصبي بالاعمى والرمي ولا
 الرجل بابنه ولا بعبد ولا مدين ولا مكاتب ولا العبد والدم
 ومن ورت قصاصاً على ابيه سقط ولا يستوفى القصاص
 الا بالسيف واذا قتل المكاتب عدماً وليس له وارث الا المورث

فما نزل للبوله وان كان له وارث فهو اوله منه وللبوله
 ان يقتل عدماً بولايد له غيره مالم يقتل عدماً فادامته عنه
 لم يكن له ان يتكول بولاً له وليس بولاً العاقلة ان يول على اطلاق
كاف
 الفعل على عنة او جبهه عمد وشبهه عمد وخطا واجرم
 مجرى الخطا والقتل بسبب فالعمد ما تعذر فيه سلاح
 او ما جرى مجراه في بولن الاجزاء كما لم يجرى من الخسب والحجر
 وغير ذلك وموجب ذلك المائمه والموذ الا ان يعفوا او ليا
 ولا كفارة فيه وشبهه العمد عمداً في صلته عمداً بعد
 الضرب مالم يسب سلاح او ما جرى مجرى السلاح وقال
 صاحبه ادا ضره بحجر عظيم او خشبه عظيمه فهو كرم
 العمدان بعد ضره بما لا يقتل به عالياً وموجب ذلك على الموت
 المائمه والكفارة ولا تؤد منه وفيه وفيه على العاقلة مغلظة
 والاشد في عتوه خطا ماله
 والاشد في عتوه خطا ماله
 والاشد في عتوه خطا ماله